اسم المصدر: الوطن السعودية

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 3371 رقم الصفحة: 22 مسلسـل: 135 رقم القصاصة: 1

بيان وزارة المالية

٢٢٥ مليار ريال حجم الدين العام بنهاية العام الحالي

خادم الحرمين وإلى جانبه ولي العهد أثناء جلسة مجلس الوزراء (واس)

الرياض: واس

أصدرت وزارة المالية أمس بيانا بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣١ / ١٤٣٢، أوضحت فيه النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١، واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣١/١٤٣٢، وتطورات الاقتصاد الوطني، وذلك فيما يلي:

أولاً: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١:

١- الإيرادات العامة:

يُتَوَقَّع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى ٥٠٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ خمس مئة وخمسة مليارات ريال بزيادة نسبتها ٢٣٪ عن المقدر لها بالميزانية منها ٨٦٪ تقريباً تمثل إيرادات بترولية، وتقل عن إجمالي الإيرادات الفعلية التي تم تحقيقها في العام المالي الماضي ١٤٢٨/١٤٢٩ بمبلغ ٥٩٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ خمس مئة وخمسة وتسعين مليار ريال أي بانخفاض نسبته ٥٤٪. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في أسعار البترول والكميات المصدرة.

اسم المصدر: الوطن السعودية

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 3371 رقم الصفحة: 22 مسلسـل: 135 رقم القصاصة: 2

وقد بلَغت نسبة الإيرادات البترولية المتوقعة حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١ ١٣٥٪ من المقدَّر لها لكامل العام المالي، وحقَّقت الإيرادات غير البترولية ٨٠٪ من المقدَّر لها لكامل العام المالي الحالي. ويعود السبب في انخفاض الإيرادات غير البترولية إلى انخفاض عوائد الاستثمار نتيجة للأوضاع في أسواق المال العالمية.

٢- المصروفات العامة:

يُتَوقع أن تبلغ المصروفات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ ٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ خمس مئة وخمسين مليار ريال بزيادة مقدارها ٧٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ خمسة وسبعون مليار ريال عمَّا صدرت به الميزانية، نتيجة لما استجد خلال العام المالي من مصروفات وتشمل هذه الزيادة دفعات تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة ومشاريع عسكرية وأمنية وأخرى، والمبالغ التي ترتبت نتيجة التعديل في بعض اللوائح كلائحة أعضاء هيئة التدريس واللائحة الصحية، وتثبيت بعض فئات الموظفين، وتعديل مستويات المعلمين والمعلمات، وزيادة القبول في الجامعات والابتعاث، وإعانات الضمان الاجتماعي والشعير والأعلاف وحليب الأطفال والأرز.

وقد بلغ عدد العقود التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة ٢٢٥٠ عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من ١٤٥,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مئة وخمسة وأربعين ملياراً وأربع مئة مليون ريال مقارنة بمبلغ ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مئة وعشرين مليار ريال في العام المالي الماضي ١٤٢٨/١٤٢٩ بزيادة نسبتها ٢١٪، وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الثلاث الماضية.

٣- الدَّين العام:

بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة بالاستمرار في تخفيض حجم الدين العام فقد بلغ حجمه بنهاية العام المالي الماضي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م ٢٣٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مئتين وسبعة وثلاثين مليار ريال ويمثل ما نسبته ١٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه مقابل ٨٢٪ لعام ١٤٢٣/١٤٢٤هـ ٢٠٠٣. ويُتَوقع أن ينخفض حجمه الصافي ليصل - بإذن الله - في نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١ إلى حوالي ٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مئتين وخمسة وعشرين مليار ريال، إلا أن نسبته إلى الناتج سترتفع إلى ١٦٪ نتيجة الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ ٢٠٠٩م.

ثانياً: الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣١/١٤٣٢:

انخفضت أسعار البترول خلال العام المالي الحالي بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه في العام المالي الماضي نتيجة للأزمة المالية العالمية والركود في الاقتصاد العالمي مما ترتب عليه انخفاض الطلب على البترول.

ولأهمية تعزيز مسيرة التنمية واستمرار جاذبية البيئة الاستثمارية بشكل عام وتعزيز المحفزات الاقتصادية التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي في ظل الأزمة المالية العالمية وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني، فقد صدرت التوجيهات الملكية الكريمة بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عمَّا تم اعتماده بالميزانية الحالية، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي - بمشيئة الله - إلى زيادة الفرص الوظيفية، ووزعت الاعتمادات المالية بشكل رُكِّزَ فيه على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

وفيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢:

١ - قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ ٤٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أربع مئة وسبعين مليار ريال.

حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ ٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ خمس مئة وأربعين مليار ريال.

قُدِّرَ العجز في الميزانية بمبلغ ٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سبعين مليار ريال.

ثالثاً: الملامح الرئيسة للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢:

تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن ٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مئتين وستين مليار ريال مقارنة بتكاليف بلغت ٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مئتين وخمسة وعشرين مليار ريال بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١ بزيادة نسبتها ١٦٪ عن العام المالي الحالي الذي كان الأعلى تاريخياً، كما تمثل حوالي ثلاثة أضعاف ما اعتمد بالعام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦ الذي يمثل السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة. ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي ستبدأ في العام المالي القادم ١٤٣١/١٤٣٢.

وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية من منطلق ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من اهتمام بالقطاعات ذات الصلة بالخدمات والتنمية:

١ - قطاع التعليم والتدريب:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي ١٣٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مئة وسبعة وثلاثين ملياراً وست مئة مليون ريال ويمثل أكثر من ٢٥٪ من النفقات المعتمدة للعام المالي القادم، وبزيادة نسبتها ١٣٪ عما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١.

ففي مجال التعليم العام سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه ٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ تسعة مليارات ريال خاصة من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة" المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

ولغرض توفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تضمنت الميزانية اعتمادات لإنشاء ١٢٠٠ ألف ومئتي مدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها ٣١١٢ ثلاثة آلاف ومئة واثنتي عشرة مدرسة، والمدارس التي تم استلامها خلال هذا العام وعددها أكثر من ٧٧٠ سبع مئة وسبعين مدرسة، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لـ ٢٠٠٠ ألفي مبنى مدرسي للبنين والبنات، وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مبان إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية اعتمادات للجامعات الأربع الجديدة في الدمام، والخرج، وشقراء، والمجمعة تزيد عن ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة مليارات ريال، وكذلك استكمال إنشاء المدن والمستشفيات الجامعية في عدد من الجامعات تبلغ تكاليفها ٢٨,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثمانية وعشرين ملياراً وسبع مئة مليون ريال.

وتم البدء في تنفيذ جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وجامعة الملك سعود للعلوم الصحية وفروعها.

كما يجري حالياً تنفيذ مساكن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بتكاليف تبلغ ٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ستة مليارات وخمس مئة مليون ريال.

وسوف يستمر برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وقد ألحق به برنامج لابتعاث ٢٠٠٠ ألفي طالب لإعداد المربين التقنيين من خريجي الكليات التقنية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالإضافة لبرامج الابتعاث الأخرى، ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج الابتعاث خلال العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١ إلى ٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ تسعة مليارات ريال.

كما تم في مجال التدريب التقني والمهني اعتماد تكاليف لإنشاء كليات ومعاهد جديدة وافتتاح وتشغيل عدد من المعاهد المهنية والمعاهد العليا للبنات لزيادة الطاقة الاستيعابية لكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

٢ - الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي ٦١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ واحد وستين ملياراً ومئتي مليون ريال بزيادة نسبتها ١٧٪ عما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع إنشاء مستشفيات جديدة عددها ٨ ثمانية مستشفيات ومشاريع لإحلال وتطوير البنية التحتية لـ ١٩ تسعة عشر مستشفىً، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية.

ويجري حالياً تنفيذ ٩٢ اثنين وتسعين مستشفىً جديداً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ١٧١٥٠ سبعة عشر ألفاً ومئة وخمسين سريراً.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومبان لمكاتب العمل، ودعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني بهدف اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة، والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي. ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١ إلى حوالي ١٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثمانية عشر مليار ريال.

٣ - الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي ٢١,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ واحد وعشرين ملياراً وسبع مئة مليون ريال بزيادة نسبتها ١٥٪ عما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١، منها ما يزيد عن ٢,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مليارين وتسع مئة مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسيناً وتطويراً لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية، ومبان إدارية وحدائق ومتنزهات.

٤- النقل والاتصالات:

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي ٢٢,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة وعشرين ملياراً وتسع مئة مليون ريال بزيادة نسبتها ٢٤٪ عما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يزيد عن ٣١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ واحد وثلاثين مليار ريال. ففي مجال الموانئ شملت الميزانية تحديث البنية التحتية لبعض الموانئ وإنشاء أرصفة بميناء رأس الزور. وفي مجال الطرق اعتمدت مشاريع جديدة لتنفيذ طرق سريعة ومزدوجة ومفردة مجموع أطوالها ٦,٤٠٠ ستة آلاف وأربع مئة كيلو متر تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب ١٠,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ عشرة مليارات وثمان مئة مليون ريال، منها طريق جدة/جازان الساحلي السريع "المرحلة الثالثة" والمرحلة الأولى من طريق تبوك/المدينة المنورة السريع وازدواج طريق عفيف/ظلم "المرحلة الأولى" وازدواج طريق حائل /رفحاء "المرحلة الأولى"، والمرحلة الثالثة من الطريق الدائري بمدينة جدة، واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن ٢,٢٦٢ ثلاثة آلاف ومئتين وثلاثة وستين كيلو متراً إضافة إلى ما يقارب ٣٥,٠٠٠ خمسة وثلاثين ألف كيلو متر يجري تنفيذها حالياً من الطرق المزدوجة والمفردة من أبرزها طرق الطائف/الباحة/أبها والشقيق/جازان و الخرج/حرض/بطحاء وطريق حائل/المدينة المنورة المباشر، وإكمال الطريق المؤدي إلى منفذ الربع الخالي الحدودي مع سلطنة عمان، والطريق الدائري الثاني بمكة المكرمة.

٥ - المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى:

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي ٤٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ستة وأربعين مليار ريال بزيادة نسبتها ٣٠٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه، وإنشاء محطتي تحلية في رأس الزور وينبع، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لإنشاء البنية التحتية والتجهيزات والمرافق اللازمة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، ولغرض زيادة الاستثمارات الحلية وجذب الاستثمارات في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين فقد تضمنت الميزانية مشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع الجديدة تبلغ تكاليفها أكثر من ٤,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أربعة مليارات وسبع مئة مليون ريال لتجهيز البنية التحتية في الجبيل وينبع للصناعات البتروكيماوية وإنشاء المرافق التعليمية والسكنية والطرق والخدمات الأخرى. كما تضمنت الميزانية مشاريع لتجهيز البنية التحتية للصناعات التعدينية برأس الزور، وإنشاء الطريق الذي يربط مدينة الجبيل الصناعية بالمدينة التعدينية برأس الزور، وبلغت تكاليف هذه المشاريع أكثر من ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مليار وخمس مئة مليون ريال.

٦ - صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:

إضافة إلى برامج الاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية، وستساهم هذه القروض - بإذن الله - في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو.

ويبلغ حجم ما تم صرفه من

٦٩١,٦ مليار ريال إجمالي الصادرات السعودية ٨٥٪ صادرات نفطية

٥٠٥ مليارات ريال إيرادات ميزانية ٢٠٠٩ بعجز ٤٥ ملياراً

اسم المصدر: الوطن السعودية

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 3371 رقم الصفحة: 22 مسلسـل: 135 رقم القصاصة: 3

القـروض التـي تُقَـدَّم من قبـل صندوق التنميـة العقاريـة، وصنـدوق التنميـة الصناعيـة، والبنـك السـعودي للتسـليف والادخـار، والبنـك الزراعـي وصنـدوق الاسـتثمارات العامـة وبرامـج الإقـراض الحكومـي منـذُ إنشـائها وحتـى نهايـة العـام المـالي الحـالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ أكثـر مـن ٣٨٨,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثـلاث مئـة وثمانيـة وثمانـين ملـياراً وأربـع مئـة مليـون ريـال، ويُتَوَقَّـع أن يُـصرف للمسـتفيدين مـن هـذه القـروض خلال العـام المـالي القـادم ١٤٣١/١٤٣٢ أكثر مـن ٤٨,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثمانية وأربعين ملياراً وثلاث مئة مليون ريال.

ومع تزايـد الاهتمام والدعـم الحكومي لقطـاع التعليم الأهـلي والخدمات الصحية الأهلية وتنميته بلغـت القروض الحكومية المقدمـة لهما حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١ ٧,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سبعة مليارات ومئتي مليون ريال.

وبخصوص برنامـج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنميـة فقـد بلـغ إجمـالي المخصـص لبرنامج الصـادرات الوطنية غير البترولية ١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ خمسـة عـشر مليار ريال، وبلغ حجـم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السـلع والخدمات الوطنية منذُ تأسـيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي أكثر من ١٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة عشر ملياراً وست مئة مليون ريال.

٧ - قطاعات أخرى:

أ - اسـتمرار الإنفاق على تطوير أجهزة القضـاء مـن التكاليف التي تـم اعتمادها بميزانيـة العام المـالي ١٤٢٨/١٤٢٩ بناءً على التوجيهات السامية الكريمة ومقدارها ٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سبعة مليارات ريال.

ب - الاسـتمرار في تنفيـذ "الخطـة الوطنيـة للعلـوم والتقنيـة" التـي تصل تكاليفها إلى أكثر مـن ٨,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثمانية مليـارات وثلاث مئـة مليون ريال، وسـوف يـؤدي تنفيذها - بـإذن الله - إلى تحقيـق نقلة كبيرة في دعـم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية.

جـ - الاستمرار في الإنفاق على "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات" التي تمثـل أحد أهـم روافد "المـشروع الوطني للتعامـلات الإلكترونيـة الحكومية" الذي تم إطلاقـه في العام المـالي ١٤٢٧/١٤٢٨ بتكاليف بلغـت ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة مليارات ريال، وصدور "سياسـة الخدمة الشـاملة للاتصالات" مع تأسيس صندوق لهـذه الخدمـة بهـدف الإسراع في تغطيـة خدمـات الاتصـالات في جميـع المناطـق. وقـد بلـغ عـدد الجهـات الحكوميـة التي بدأت فعلاً بتطبيـق التعاملات الإلكترونية الحكومية ٦٨ جهة، كما بلغ عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة حالياً من خلال البوابة الوطنيـة للتعامـلات الإلكترونيـة ومواقع الجهات الحكوميـة ٢٧٠ خدمة إلكترونية تقدم من ٦٦ جهازاً حكومياً. وفيما يتعلق بنظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ ٢٩ جهـة ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى ٧٩ جهة منها ٣٩ جهة حكومية.

رابعاً: تطورات الاقتصاد الوطني:

١ ـ الناتج المحلي الإجمالي:

مـن المتوقـع أن يبلـغ الناتـج المحـلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٠/ ١٤٣١ ٢٠٠٩م وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومـات ١,٣٨٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ألفاً وثلاث مئة وأربعة وثمانين ملياراً وأربع مئة مليون ريال بالأسـعار الجارية بانخفاض نسبته ٢٢,٣٪ نتيجة الانخفاض في القطاع البترولي بتأثير أسـعار البـترول والكميات المصـدرة. أما الناتـج المحـلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقـق نمواً نسـبته ٥,٥٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسـبة ١٠,٢٪ والقطاع الخاص بنسـبة ٢,٨٥٪ بالأسعار الجارية.

أما بالأسـعار الثابتة فيتوقع أن يشـهد الناتـج المحلي الإجمـالي نمواً تبلغ نسـبته ٠,١٥٪، إذ يتوقـع أن يشـهد القطـاع البترولي انخفاضاً نسـبته ٦,٤٪، وأن يبلغ نمـو الناتـج المحـلي للقطاع غـير البترولي بنسـبة ٣٪ حيـث يُتَوَقَّـع أن ينمو القطاع الحكومـي بنسـبة ٤٪ والقطـاع الخاص بنسبة ٢,٥٤٪، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هـذا النمو في الناتج المحـلي تعزى للإنفاق الاسـتثماري الحكومي. وقد حققت جميع الأنشـطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غـير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يُقدر أن يصـل النمـو الحقيقـي في الصناعـات التحويليـة غـير البترولية إلى ٢,٢٪، وفي نشـاط الاتصالات والنقـل والتخزين ٦٪، وفي نشـاط الكهرباء والغاز والماء ٣,٣٥٪، وفي نشـاط التشـييد والبنـاء ٣,٩٪، وفي نشـاط تجارة الجملـة والتجزئة والمطاعم والفنـادق ٢٪، وفي نشـاط خدمـات المال والتأمين والعقارات ١,٨٪.

١,٣٨ تريليون ريال قيمة الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض ٢٢,٣٪

وقـد كان للإجـراءات والقـرارات التي اسـتمرت المملكـة في تبنيهـا في مجـال الإصلاحـات الاقتصاديـة أثـرٌ فعـالٌ في تحقيـق معـدلات النمـو الإيجابيـة التـي يشـهدها القطـاع الخاص والتـي أدّت إلى توسـيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مسـاهمته في الناتج المحلي هذا العـام حـوالي ٤٧,٨٪ بالأسـعار الثابتـة، وهـذه المـؤشرات تدل عـلى زيـادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشـاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشـهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

٢ ـ المستوى العام للأسعار:

أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشـة وهو أهم مؤشرات المسـتوى العام للأسعار ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١ ٢٠٠٩م نسـبته ٤,٤٪ عمّـا كان عليـه في عـام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م وذلـك وفقـاً لتقديـرات مصلحـة الإحصـاءات العامـة والمعلومات.

أمّـا مُعامـل انكمـاش الناتـج المحـلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مسـتوى الاقتصاد ككل فمـن المتوقع أن يشـهد ارتفاعـاً نسـبته ٢,٤٪ في عـام ١٤٣٠/١٤٣١ ٢٠٠٩م مقارنـة بمـا كان عليه في العام السابق.

٣ ـ التجـارة الخارجيـة وميـزان المدفوعات:

وفقـاً لتقديـرات مؤسسـة النقـد العربـي السـعودي مـن المتوقـع أن تبلغ القيمـة الإجماليـة للصـادرات السـلعية خـلال عـام ١٤٣٠/١٤٣١ ٢٠٠٩م ٦٩١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سـت مئـة وواحداً وتسـعين مليـاراً وسـت مئة مليـون ريال بانخفـاض نسـبته ٤١٪ عـن العـام المـالي السـابق. كمـا يتوقع أن تبلـغ قيمة الصـادرات السـلعية غـير البترولية حوالي ١٠١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مئـة وواحـد مليار وسـبع مئة وخمسـين مليـون ريال بانخفـاض نسـبته ١٦,٤٪ عـن العـام المالي السـابق، وتمثل الصادرات السـلعية غـير البترولية ما نسـبته ١٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية.

أمّا الواردات السلعية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسـه ٣٠١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثلاث مئـة وواحد مليار وثـلاث مئة مليون ريال بانخفـاض نسـبته ٢١٪ عن العـام المالي السابق.

كمـا تُشـير التقديرات الأولية لمؤسسـة النقـد العربـي السـعودي إلى أن الميـزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره ٣٩٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثلاث مئة وتسـعين مليـاراً وثلاث مئة مليـون ريال بانخفاض نسـبته ٥٠,٩٪ عـن العام السـابق وذلك نتيجة انخفاض أسعار وكميات الصادرات البترولية إضافة إلى انخفـاض الصادرات غير البترولية.

أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضـاً مقداره ٧٦,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ستة وسـبعون ملياراً وسـبع مئة مليون ريال في العام المـالي ١٤٣٠/١٤٣١ ٢٠٠٩م مقارنة بفائـض مقـداره ٤٩٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ أربع مئة وسـتة وتسـعون ملياراً ومئتا مليون ريال للعـام ١٤٢٨/١٤٢٩ ٢٠٠٨م بانخفـاض نسبته ٨٤,٥٪.

٤ ـ التطـورات النقديـة والقطـاع المصرفي:

سـجل عرض النقود بتعريفه الشـامل خـلال الأشـهر العـشرة الأولى مـن العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١ ٢٠٠٩م نمواً نسـبته ٨٪. وفي ضـوء تطـورات الاقتصاد المحلي والعالمـي تـم اتخـاذ الإجـراءات اللازمـة لضمان توفر السـيولة الكافيـة في النظام المصرفي لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني حيـث ارتفعـت الودائـع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسـبة ٨,٢٪، كما انخفض إجمـالي مطلوبـات البنوك مـن القطاعين العـام والخـاص خـلال الفـترة نفسـها بنسـبة ٥,٧٪، وواصلـت البنـوك تدعيـم قدراتها الماليـة إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسـها بنسبة ٢٤,١٪ لتصـل إلى ١٦٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مئة وثلاثة وستين ملياراً وست مئة مليون ريال.

اسم المصدر: الوطن السعودية

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 3371 رقم الصفحة: 22 مسلسـل: 135 رقم القصاصة: 4